

المركزي التونسي يحذر من أسوأ تداعيات الوباء

الامر الذي يعيق تحقيق الثروة خاصة مع وجود اضطرابات متواصلة في الكاسور بولاية (محافظة) تطاوين وأيضا تباطؤ نشاط قطاع الفوسفات في الحوض المنجمي في الجنوب الغربي للبلاد.

وفي خضم ذلك، عادت مسألة استقلالية البنك المركزي لتطفو على السطح بعد أن حملته شق من الطبقة السياسية مسؤولية فشله في انتشال البلاد من أوضاعها المالية بسبب إستراتيجيته النقدية الضعيفة.



مروان العباسي
النائب المحلي الإجمالي
سيكون سبيلاً لأول مرة منذ 1962

غير أن العباسي نفى وجود مشكلة تتعلق باستقلالية المركزي؛ بل إن المشكلة، حسب رأيه، تتعلق بكيفية الخروج من أزمة كوفيد - 19. وقال إنه "يجب إحكام التعامل مع المعطيات تجنباً لآثارها على التصنيف السيادي".

ويتعتبر التصنيف السيادي في هذا الوضع أساسياً للفترة المقبلة، وخاصة أن تونس لديها ديون في الخارج بالعملة الصعبة وأن وكالات التصنيف الائتماني الدولية تراقب عن كثب ما يحصل في البلاد.

ويبدو أن مشاكل التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وتدهور سعر صرف الدينار أمام العملات الرئيسية كانت سبباً كافياً للضغط من أجل تغيير شكل وطريقة عمل المركزي مستقبلاً، لكن التضخم في تراجع حيث بلغ 5.7 في المئة قياساً بما كان عليه في نهاية العام الماضي حينما كان عند 6.7 في المئة.

رهان سوداني على توسع رؤوس الأموال الإماراتية

وقال هاشم مطر رئيس الاتحاد خلال لقاء بالسفير الإماراتي لدى الخرطوم حمد محمد حميد الجنيني إن بلاده "تتطلع إلى نقل التعاون الاقتصادي والتجاري إلى مربع العلاقات الإستراتيجية بما يشمل الشراكات في كل المجالات دون استثناء". واعتبر أن حجم التبادل التجاري بين البلدين دون الطموحات.

ومنذ نجاح الثورة السودانية في أبريل العام الماضي تواصل الإمارات دعمها لتجربة الخرطوم الرامية إلى إرساء ديمقراطية مستقرة وتداول سلمي على السلطة، وذلك من خلال الشراكات الاقتصادية التي بلغت في نهاية العام الماضي نحو 7 مليارات دولار، وكذلك الدعم المالي، حيث تشير الأرقام إلى أنه تجاوز ملياري دولار.

ونسبت وكالة الأنباء السودانية إلى الجنيني تأكيده أن بلاده مستعدة لتقديم كل ما يلزم لبناء وتقوية علاقات التعاون المشترك من أجل مصلحة البلدين، وخاصة الاقتصادية من خلال اعتماد معايير التنافسية الحرة والشفافية والقوانين المشجعة ومحاربة الفساد لتحقيق الجاذبية في مجال الأعمال. ويقول اقتصاديون ومسؤولون إن أحد معايير تكوين مجلس الأعمال المشترك يتمثل في ضرورة وجود رجال أعمال سودانيين في الدولة المعنية ضمن عضوية الجانب السوداني في المجلس.



نحو تأسيس شراكات أقوى

تونس - دخل البنك المركزي التونسي حلبة الجدل السياسي بشأن الانعكاسات السلبية للوباء بتوجيهه تحذير للحكومة والطبقة السياسية بشكل عام من عواقب دخول الاقتصاد في ركود هو الأسوأ للبلاد منذ ستة عقود، في الوقت الذي أعلن فيه عن احتمال تعديل السياسات المالية والنقدية للسيطرة على أي طارئ قد يحدث.

وحذر محافظ البنك المركزي مروان العباسي خلال جلسة استماع في البرلمان الخميس من حدوث ما هو أسوأ بعد أن بدأت مؤشرات انكماش غير مسبوق وتراجع كبير في الأنشطة الاقتصادية تفقن أمام المسؤولين منذرة بتداعيات وخيمة قد لا يمكن السيطرة عليها. ولكنه أشار في الوقت نفسه إلى أن القطاع المصرفي لا يزال يقدم دعماً إلى الاقتصاد المحلي رغم كل الظروف الراهنة، كما أن حوالي 90 في المئة من المؤسسات التي طلبت تمويلات طارئة بسبب آثار الإغلاق حصلت عليها.

وشدد العباسي في حديثه، الذي نقلته وكالة الأنباء الرسمية، على أن المشكلة الكبيرة أمام المؤسسات الاقتصادية، هي عدم وضوح الرؤية بفعل التذبذبات السياسية مما يعيق عمل المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء ويدفعهم إلى العزوف عن الاستثمار.

ويواجه الناتج المحلي الإجمالي للبلاد خطر الانكماش لأول مرة منذ عام 1962، حيث يتوقع البنك المركزي أن يصل إلى حوالي 7.2 في المئة في أقصى الحالات، وقال العباسي إن ذلك إذا تحقق سيكون "رقماً ممتازاً".

وتشير آخر الأرقام إلى أن الاستثمار تراجع بنسبة 13 في المئة منذ بداية العام، كما انحسر حجم الودائع في القطاع المصرفي بواقع ستة في المئة،

الخرطوم - خطا السودان خطوة جديدة لكسب ثقة الاستثمارات العربية، والتي يبدو أنها جاءت بعد تطمينات كثيرة باتخاذ سياسات جديدة تعزز ثقة المستثمرين في مستقبل أموالهم بعد عقود من التخبط الاقتصادي الناتج عن تقلبات مواقف النظام السابق من القضايا الإقليمية.

ويراهن السودانيون على جني ثمار رفع العقوبات الأميركية سريعاً للدخول في عهد جديد، لاسيما مع تعزيز تفاؤل الأوساط الاقتصادية والشعبية في البلاد بمسار الحكومة في إطار تنفيذ إصلاحات جذرية تهدف إلى إنعاش معدلات النمو المتدهورة منذ نحو عقدين من الزمن رغم كل التحديات.

ويتشكل قطاع الأعمال أحد أبرز القطاعات التي تواجه صعوبات كثيرة، وهو في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية، ولهذا سعى الاتحاد العام لأصحاب العمل السوداني إلى اعتماد صيغة جديدة لجذب الاستثمارات الإماراتية على وجه التحديد كون البلد الخليجي أحد الداعمين للخرطوم.

وكشف أمين العلاقات الخارجية بالاتحاد عبدالحليم عيسى تيمان أن الترتيبات تجري على قدم وساق من أجل تفعيل نشاط مجلس الأعمال السوداني الإماراتي للارتقاء بعلاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين.

سباق دولي للظفر بمشاريع إعمار البلدان العربية المتضررة من الحرب

مصر تتواجد اقتصادياً في العراق لمواجهة إيران وتركيا وإسرائيل



محاولات لبعث حياة جديدة في شرايين الاقتصاد

المصرية لتصنيع المعدات المجهزة والمؤهلة لكافة أنواع أبراج التقطير والمبردات الهوائية والمبادلات الحرارية وأوعية الضغط والمنشآت الحديدية والمواسير. وأكد قدري إسماعيل عميد كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، أن تعزيز مصر لتعاونها مع العراق يأتي في إطار رد فعل للقوى التي تسعى إلى تأكيد الظهور في المشهد الإقليمي، مثل إيران وتركيا وإسرائيل، لاسيما مع القدرات الاقتصادية الكبيرة للعراق، والتي تمثل مطعماً.

وقال في تصريح لـ "العرب" إن "مصر تستهدف من المبادرة التواجد في العراق من باب الاقتصاد وتحقيق المصالح المشتركة، عقب تصاعد عمليات التطبيع العربي مع إسرائيل، وما يمكن أن يترتب على ذلك من مشروعات تعاون اقتصادي". وتواصل مساعي القاهرة لتحريك مفاصل اقتصادها والفوز بخصوص مسيقة في إعمار ليبيا، وبنسبة عشر مناطق لوجستية بمدينة السلوم المتاخمة للحدود مع ليبيا.

وتتيح هذه المناطق جميع البضائع التي تحتاجها السوق الليبية على مساحة 400 ألف متر مربع لتعزيز سهولة تدفق المنتجات المصرية. وعرضت مصلحة التخطيط العمراني الليبية على لجنة التشييد بجمعية رجال الأعمال المصريين، احتياجات السوق في مجال الإسكان، وكشفت عن فجوة حجمها 400 ألف وحدة سكنية.

وقالت المصلحة في بيان "مطلوب على وجه السرعة بناء نحو 250 ألف وحدة سكنية، إلى جانب 150 ألف وحدة على المدى المتوسط، ثم السير في خطة تستهدف بناء 30 ألف وحدة سنوياً لمواجهة الزيادة السكانية". وكشفت أن 15 ألف وحدة سكنية آيلة للسقوط وتحتاج إلى صيانة وإعادة تأهيل نتيجة الحروب التي شهدتها البلاد.

وتنفذ شركة بتروجيت الحكومية المرحلة الثانية من مشروع غاز الزبير في العراق لصالح شركة المشاريع النفطية، فيما وقعت وزارة البترول المصرية اتفاقية مشاركة لتعزيز التعاون مع الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة إحدى شركات وزارة النفط العراقية. وتعمل بتروجيت بمنظقة الرميلة في البصرة، ضمن مجمع شركات البترول

وتستورد مصر من العراق نحو 12 مليون برميل سنوياً بواقع مليوني برميل على 6 شحنات، وتصل قيمة النفط المستورد من العراق إلى 500 مليون دولار، وبالتالي فإن ربط إعادة الإعمار بالنفط يجعل مشاركة القاهرة ضعيفة في كعكة الإعمار.

وكشفت خطة التنمية العراقية 2018 - 2022 عن حاجة العراق لنحو 1357 كيلومتراً من الطرق ونحو 17 جسراً، ومواصلات بناء مئات الآلاف من الوحدات السكنية من أجل عودة النازحين.

وقال فتح الله فوزي، رئيس لجنة التشييد والبناء بجمعية رجال الأعمال المصريين، لـ "العرب" إن "شركات العقارات المصرية تمتلك مقومات المنافسة في السوق العراقية والمشاركة في إعادة الإعمار، لاسيما إذا انتحلت آلية تنفيذ مبادرة النفط مقابل الإعمار، فالتعامل سيكون بين الحكومتين المصرية والعراقية".

وأوضح أن المستثمر المصري يشارك في البناء ثم يحصل على حقوقه المالية من حكومته، وتحتاج الشركات إلى آلية واضحة تضمن انتقال عمليات الدفع. وتستغرق بعض المشروعات العقارية أربعة أعوام، ومن ثم فإن وضوح آلية الدفع ستحدد مدى جاهزية، وإقبال الشركات المصرية على المشاركة في إعادة الإعمار، في الوقت الذي تحتاج الاستثمارات العراقية لتدفقات نقدية خلال تنفيذ المشروع.

وتنفذ شركة بتروجيت الحكومية المرحلة الثانية من مشروع غاز الزبير في العراق لصالح شركة المشاريع النفطية، فيما وقعت وزارة البترول المصرية اتفاقية مشاركة لتعزيز التعاون مع الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة إحدى شركات وزارة النفط العراقية. وتعمل بتروجيت بمنظقة الرميلة في البصرة، ضمن مجمع شركات البترول

ولا تقل الخسائر في الدول الأخرى التي مرت بمعاناة شبيهة عن هذه الأرقام، بما يؤكد أن فواتير إعادة الإعمار ستكون باهظة.

وفي الوقت الذي لم يحسم أمر إعادة الإعمار في كل من سوريا وليبيا واليمن، رغم الجهود التي تبذلها بعض الدول للسيطرة والاستحواذ مبكراً استعداداً للمرحلة المقبلة، بدأ العراق يغازل أصدقاءه بهذه القضية، والتي لا تخلو من معانٍ سياسية.



فتح الله فوزي
الشركات المصرية
تحتاج آلية لمبادرة
النفط مقابل الإعمار

وتسعى القاهرة للبحث عن موطن قدم لشركاتها من أجل الفوز بجزء من تلك "الكعكة"، ووقعت 15 مذكرة تفاهم مع العراق خلال اجتماعات اللجنة المصرية-العراقية المشتركة، التي عقدت السبت الماضي، لأول مرة منذ 31 عاماً.

وعقدت اللجنة مرتين فقط خلال عامي 1988 و1989 وتوقفت منذ ذلك الحين، وتصدرت مذكرات التفاهم مبادرة النفط مقابل الإعمار. وتريد القاهرة عبر هذا الاتفاق تحقيق هدفين: الأول، إيجاد فرص استثمارية لشركاتها العقارية الكبرى في السوق العراقية، خاصة أن هناك ارتباطاً قوياً بين المصريين وهذه السوق، التي كانت تستوعب منذ أربعة عقود أكثر من مليوني مصري، يعمل أغلبهم في الزراعة والتشييد والبناء.

أما الهدف الثاني فيتضمن في إعادة التواجد اقتصادياً بشكل أكبر مع فتح أفق تصديرية لمواد البناء في تلك السوق الواعدة والقطاعات المرتبطة بها.

بدأ الحديث يتزايد حول مساعي الدول لإعادة إعمار البلدان المتضررة من الحرب، وقد ظهرت على السطح تحركات حديثة من طرف الدول العربية مثل مصر، ما يفتح فصلاً جديداً من التشابكات الاقتصادية، وصراعاً بين قوى مختلفة تسعى للتخلص من التوترات، وتمهد الطريق نحو تسويات سياسية، وحصد ثمار الأزمات من بوابة التشييد والبناء.



محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - تتصاعد وتيرة إعمار الدول المدمرة بعد الحروب والنزاعات والتحول، والحصول على فرص استثمارية في البنية الأساسية والمرافق العامة، وتستحوذ قوى كبرى على جزء كبير من "كعكة" إعادة إعمار الدول، التي دمرتها المعارك.

وتعد الولايات المتحدة أكبر رابع في هذا المجال عبر شركة "بكتل"، وهي ذراعها الاستثمارية للعراق المتخصصة في إعادة إعمار الدول، وكان لها النصيب الأكبر في مشروعات إعادة الإعمار في العراق.

وكشفت التقرير السنوي للشركة الأمريكية عن استثمارات في نحو 53 نقطة استثمارية حول العالم، جنت من خلالها إيرادات بنحو 25.5 مليار دولار العام الماضي، فضلاً عن فوزها بعقود جديدة قيمتها 17.3 مليار دولار.

وتشهد دول، مثل ليبيا وسوريا واليمن، صراعات دمرت جزءاً كبيراً من بنيتها الأساسية، فضلاً عن حاجة العراق لمشروعات ضخمة لإعادة تأهيل اقتصاده. وتواجه عمليات إعادة الإعمار صعوبات تتعلق بمدى استقرار الأوضاع الأمنية الداخلية للدول الساعية لإعادة بناء منشآتها، ودون استقرار كافٍ لن تنعم بالتنمية.

وهناك دول تمتلك موارد وثورات طبيعية تمكنها من الوفاء بفاقتورة إعادة الإعمار، فالعراق وليبيا يمتلكان مخزوناً جيداً من الموارد الطبيعية يمكنهما من هذه الخطوة.

وأخرى فقيرة، كسوريا واليمن والسودان لا تستطيع سد حاجاتها، وتراهن على التعويضات والمساعدات الدولية، لأن فاقورة التوترات باتت قياسية، وتتجاوز قدرة إعادة الإعمار، وتحمّل تكلفة البناء مجدداً.

وكشفت تقرير "خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا"، الذي أصدره البنك الدولي، أن الاقتصاد السوري تكبد خسائر بنحو 226 مليار دولار بسبب الحرب، ما يعادل 4 أضعاف إجمالي الناتج المحلي لعام 2010.

العراق يدشن أضخم برج لإنتاج الغاز المصاحب

أجل تأمين إمدادات لمحطات توليد الطاقة الكهربائية وصناعة البتروكيمياويات والأسمدة وغيرها من حاجات الطلب المحلي.

ووفق آخر إحصائية لوزارة النفط، فإن إنتاج الغاز المصاحب في عموم العراق لشهر سبتمبر الماضي، بلغ 2.32 مليار قدم مكعب قياسياً يومياً، فيما بلغت الكمية المحروقة منها 1.15 مليار قدم مكعب قياسياً يومياً.

وتفيد تقديرات بان العراق يمتلك مخزوناً يقدر بحوالي 112 تريليون قدم مكعب من الغاز، ما يجعله يحتل المركز الحادي عشر بين دول العالم الغنية بالنفط.

وتشير تقارير دولية إلى أن العراق يواصل تبديد ما يقرب من 2.5 مليار دولار سنوياً نتيجة حرق ما يصل إلى 1.55 مليار قدم مكعب يومياً من الغاز المصاحب أي ما يعادل 10 أضعاف الكمية المستوردة من إيران.

وكانت وزارة النفط العراقية قد وضعت قبل أشهر حجر الأساس لأكبر مشروع لاستثمار الغاز المصاحب يتضمن إنشاء مجمع عملاق لتسييل الغاز في إطار جهوده المتسارعة لإنهاء استيراد الغاز الإيراني والتحول إلى تصدير الغاز المصاحب.

ونشر مكتب رئيس الوزراء بياناً مصحوباً بصورة في حسابه على موقع تويتر أشار فيه إلى أن شركة غاز البصرة، وهي مشروع مشترك قيمته 17 مليار دولار بين رويال داتش شل وشركة غاز الجنوب، التي تديرها الدولة وميتسوبيشي اليابانية أقامت البرج الأضخم محلياً لإنتاج الغاز المصاحب.

وقال الكاظمي خلال تدشين البرج، إن "المشروع سيققق سياسة جديدة لتنمية طويلة الأمد للعراق، ولحفاظة البصرة التي تستحق منا الكثير".

وتأتي زيادة معدلات الاستثمار الأمل للغاز المصاحب لعمليات استخراج النفط في قمة أولويات وزارة النفط العراقية من

بغداد - يتقدم العراق بخطى متباطئة في مجال تعزيز مشاريع الطاقة وخاصة في مجال الغاز للتخلص من التبعية لإيران التي لا تزال تمد جارتها بما تحتاجه من هذه المادة حتى تقوم بتشغيل محطات الكهرباء.

ورغم أن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي دشّن الخميس أضخم برج محلي لإنتاج الغاز المصاحب لاستخراج النفط من حقول الخام العملاقة جنوب البلاد، إلا أن حصول بغداد على مبيعاتها سيطلب على الأرجح بعض الوقت.

ويعد المشروع أحد أبرز المشاريع، التي أطلقتها بغداد في سبتمبر العام الماضي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والتحول إلى التصدير، ولكن يبدو أن عملية دراسة الجدوى وما تبعها من أزمات سياسية خلّقتها المشكلة الصحية بسبب فيروس كورونا ما أجّل افتتاحه في الوقت المناسب.